حان الوقت!

دعوة عالمية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للاعتراف على وجه السرعة

بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية و مستدامة

- إلى أصحاب السعادة الممثلين الدائمين ألعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
- إلى أصحاب السعادة المندوبين الدائمين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

أصحاب السعادة،

1. نحن، منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية الموقعة على هذه الرسالة، يسعدنا أن نقدم لكم هذه الدعوة الموجهة إلى مجلس حقوق الإنسان، للاعتراف بشكل عاجل بالحق الإنساني للجميع في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

2. **البيئة الصحية ضرورية لحياة الإنسان وكرامته. الهواء الذي نتنفسه، الماء الذي نشربه، الطعام الذي نأكله، والمناخ الذي يحافظ على الحياة التي نتمتع بها، كلها تعتمد على أنظمة بيئية صحية، متكاملة و قابلة للتحمل. في ضوء الأزمة البيئية العالمية التي تتهدد حالً حقوق الملايين من الناس على كوكبنا، فإن الاعتراف العالمي بهذا الحق بعد مسألة ملحة للغاية. كما نعلم جميعً ال وجود لحقوق الإنسان على كوكب ميت.**

ال يمكن إنكار الدليل العلمي لألزمة البيئية

3. لعقود من الزمان، كان هناك إجماع علمي دولي حول الحالة الحرجة للبيئة وعواقبها على حياة البشر ومستقبل الحياة على الأرض. قدمت التقييمات الخمسة السابقة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)IPCC(دليالً على نطاق أزمة المناخ وأهم التهديدات التي تنطوي عليها. الحظ التقييم العالمي الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم اإليكولوجية)IPBES(أن "الطبيعة في معظم أنحاء العالم قد تغيرت اآلن بشكل كبير جراء العديد من الدوافع البشرية، مع الغالبية العظمى من مؤشرات النظم اإليكولوجية والتنوع البيولوجي تظهر تدهورا سريعا" وأن" معظم مساهمات الطبيعة للناس ال يمكن استبدالها بالكامل ، وبعضها ال يمكن استبدالها إطالقا."[ii]

4. في مواجهة هذه التغيرات، حدد المجتمع العلمي نوع اإلجراءات التي يجب تنفيذها وشدد على الحاجة الملحة إلى تغييرات سريعة وبعيدة المدى وتحويلية. وتشمل هذه اإلجراءات استبدال الوقود اآلحفوري بالطاقة المتجددة، الوضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت االجتماعي[iii]، اإلدارة السليمة للمواد الكيميائية التي تقضي على النفايات والتلوث وتعزز االستدامة[iv]، وتوسيع نطاق حماية التنوع البيولوجي و النظم اإليكولوجية الصحية. واألهم من ذلك أنه يجب أن تتضمن هذه اإلجراءات حماية حقوق اإلنسان واألراضي وسبل عيش الشعوب الأصلية وجميع المجتمعات الأخرى التي تعيش بشكل مستدام في مناطق المحيط. كما ذكّرنا المنبر، "يمكن الحفاظ على الطبيعة واستغاللها واستخدامها على نحو مستدام بينما يتم تحقيق الأهداف المجتمعية العالمية الأخرى في نفس الوقت من خالل الجهود العاجلة والمتضافرة التي تعزز التغيير التحويلي[vi]."

يحث كوفيد -19 على االستعجال 5. إن جائحة كورونا 19 الحالية، التي نأتي في أعقاب الأمراض حيوانية المنشأ التي تنتقل عن طريق ناقالت الأمراض المتكررة بشكل متزايد، آثار مدمرة على إعمال جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. هناك دليل واضح على أن التدهور البيئي واسع النطاق والاضطراب الذي يسببه الإنسان للنظم البيئية الطبيعية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمثل هذه الأمراض، التي وفي كثير من الأحيان تنتقل من الحيوانات إلى البشر. لتجنب المزيد من الكوارث أو أسوأها وضمان انتعاش عادل والمنصف

بما يتفق مع دعوة الأمم المتحدة "إلى إعادة البناء بشكل أفضل"[vii]، يجب على الدول الاعتراف بالحق الإنساني الجميع في التمتع ببيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة، واحترامه وحمايته والوفاء به.

اعتراف واسع النطاق بالحق في بيئة صحية

6. أدرجت أغلبية كبيرة من الدول بالفعل الحق في بيئة صحية في دساتيرها وقوانينها[viii]. كما تعترف النظم الإقليمية صراحة بهذا الحق وقد طورت فيه قانون ًا معززا لتنفيذه وتطبيقه. منذ أكثر من عامين، قدم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة[ix] إلى مجلس حقوق الإنسان، مما يوضح الأساس والقبول الواسع النطاق للحق في بيئة صحية في جميع أنحاء العالم. إن مثل هذه التطورات واسعة النتشار تدل على أن الوقت قد حان للاعتراف العالمي بهذا الحق.

الاعتراف بهذا الحق ضروري في الحال

7. تتطلب اللحظة التاريخية والحالة التي نعيشها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إضفاء الطابع الرسمي على الاعتراف بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة دون أي مزيد من التأخير. يجب حماية كرامة جميع الأشخاص بشكل فردي وجماعي، سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية، من التدهور الطبيعي والبشري للبيئة وتأثيرات تغير المناخ. يجب أيضا ضمان حقوق الإنسان الآن لأننا نواجه تحديات بيئية جديدة، بما في ذلك المخاطر النظامية، والتدهور الذي لا يمكن إصلاحه، والخسارة والأضرار التي لا يمكن تعويضها، وهذا حتى في حالة عدم اليقين. يجب النظر في هذه التحديات عند إعمال حقوق الإنسان. يضمن الحق في بيئة صحية ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وصلتها بالواقع البيئي. المقاربات المجزأة لن تكون فعالة.

8. يعكس الاعتراف واسع النطاق بالحق في بيئة صحية التطورات القانونية المستمرة والقبول بها. على سبيل المثال، يعترف صك إقليمي واجب النفاذ بهذا الحق في بعديه الفردي والجماعي[x]. يوضح هذا التعدد في التطورات القانونية كيفية تطور حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الفضاء البيئي. من خلال وصف هذا الحق كحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية و مستدامة، فإن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سوف يبني على هذه التطورات ويؤدي إلى أرضية مشتركة بين الدول تسهل تبادل الخبرات وتوضيح التزامات الناشئة عن قانون البيئة وحقوق الإنسان.

9. يشارك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي في المبادئ الأساسية. كما يعترف بمبدأ "عدم إلحاق الضرر". كما يعترف بمبادئ الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في تطوير وتنفيذ السياسات. كما يطبق مبدأ المساواة بين الأجيال. كما يتطلب حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية التي تعتمد عليها الأجيال الحالية والمقبلة على قدم المساواة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيتم تعزيز كل ذلك من خلال الاعتراف بحق الإنسان العالمي في بيئة صحية.

تعزيز العدالة البيئية و سياساتها و أداءها

10. من خلال سد هذه الفجوة الصارخة في بنية القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن اعتراف مجلس حقوق الإنسان بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية و مستدامة سيلعب دو ًرا حاس ًما في تحقيق العدالة البيئية للمجتمعات المعرضة لبيئة متدهورة، خطرة أو مهددة. إن الاعتراف بهذا الحق سيضع الأساس لتعزيز السياسات والتشريعات البيئية للدول، وتوفير دعم وشرعية أوسع وبالتالي تحسين أدائها البيئي. أظهرت الأبحاث[xi] أن الاعتراف بهذا الحق يؤدي إلى تحسين النتائج البيئية بما في ذلك الهواء النظيف، وتعزيز الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والأغذية الصحية والمتنوعة، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة - وكلها ضرورية لضمان التمتع بالعديد من حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، وكما أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، فإن "المناخ الآمن هو عنصر حيوي من عناصر الحق في بيئة صحية وهو ضروري للغاية لحياة الإنسان ورفاهيته". إن اعتراف مجلس حقوق الإنسان بهذا الحق سيساعد في تسليط الضوء على الحاجة الملحة للعمل المناخي الفعال[xii].

حق معترف به سابقا للشعوب الأصلية والقاطنين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية

11. لسنوات عديدة، لفتت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم الانتباه إلى مستوى التدهور البيئي وإلى عواقب التنمية غير المستدامة التي عانوا منها بشكل غير متناسب وغير مبرر. لقد كافحوا من أجل النماذج الاجتماعية والاقتصادية التي تركز على رفاهية الأشخاص والكوكب. أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي تلته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالعلاقة الخاصة للشعوب الأصلية بأراضيهم وبيئتهم، في المادة 29 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: " للشعوب الأصلية الحق في حفظ وحماية البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضيها أو أقاليمها ومواردها[xiii] ".

12. بالنسبة للفالحين والعاملين في الزراعة، أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي تلته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018، أيضا بالحق في بيئة صحية في المادة 18 من إعالن الأمم المتحدة بشأن حقوق الفالحين[xiv]: "للفالحين وغيرهم من الناس العاملين في المناطق الريفية الحق في حفظ وحماية البيئة والقدرة الإنتاجية ألراضيهم والموارد التي يستخدمونها ويديرونها ". إن جعل هذا الحق عالم ًيا سيوسع نطاقه ليشمل جميع الناس ولن يساهم فقط في تقليل الضغط على النظم البيئية التي يعتمدون عليها، بل سيعزز أي فقدرة الشعوب ألصلية، فضال ً عن المجتمعات المحلية والريفية، على
تحديد الحلول البيئية واستعادة وحماية سالمة النظم البيئية الطبيعية بما يتماشى مع حقوق الإنسان[xv].

حماية وتمكين أقوى لألشخاص المتضررين بشكل خاص

13. أقر[xvi] مجلس حقوق الإنسان بوضوح بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في حماية البيئة، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه النساء والفتيات كمديرات للموارد الطبيعية و عاملات غير. وعادة ما يواجهن مخاطر وأعبا ًءأكبر نتيجة عن التدهور البيئي وتغير المناخ بسبب عدم المساواة بين الجنسين الموجودة مسبقً ا وألشكال المتداخلة من التمييز[xvii]، كون معظمهن يعتمدن على الموارد الطبيعية لكسب عيشهن، من بين أسباب أخرى. تلعب النساء والفتيات دو ًرا حاس ًما في السنجابة للتحديات البيئية وأزمة المناخ، ال سيما مع الكتسابهن ألخالقيات الرعاية ومعرفتهن بالموارد المستدامة والقيادة في الممارسات
المستدامة. سيتم تعزيز المساواة بين الجنسين ودور النساء والفتيات من خالل االعتراف العالمي بهذا الحق.

14. شدد[xviii] مجلس حقوق الإنسان على أنه يجب ضمان بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة للقيام بعملهم، "اعترافً ا بدورهم المهم في دعم الدول للوفاء بالتزاماتها[xix]". سيعزز االعتراف العالمي بهذا الحق شرعية جهودهم ويسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبونه في ضمان حماية الدول للبيئة بشكل فعال مع احترام وحماية وإعمال جميع حقوق
الإنسان. كما سيحث الدول على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من ألطفال والشباب والكبار من المستويات المرتفعة المقلقة من التهديدات واالعتداءات.

15. ألطفال معرضون بشكل خاص للضرر البيئي. تُعزى أكثر من ربع الوفيات بين ألطفال دون سن الخامسة كل عام - حوالي 1.7 من 5.9 مليون - إلى أسباب بيئية يمكن الوقاية منها إلى حد كبير. يعاني مالين آخرون من آثار ال رجعة فيها تدوم مدى الحياة. إن التعرية العالمقة الحالية التي يقودها ألطفال والشباب من أجل البيئة وضد آلثار المتزايدة ألزمة المناخ تشكل تحد ًيا لجميع الحكومات للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها ولضمان أن ألجيال الشابة يمكن أن تستفيد من بيئة طبيعية تعادل البيئة التي تمتعت بها ألجيال السابقة.

16. وكما أقر مجلس حقوق الإنسان،[xx] فإن آلثار المترتبة لألضرار البيئية على حقوق الإنسان يشعر بها أولئك الذين هم بالفعل في أوضاع هشة. فظ ًرا ألن الحزيد والمزيد من ألشخاص يعانون من التدهور البيئي، يمكن أن تشمل مثل هذه الحاالت ألطفال والشباب وكبار السن والنساء والمهمشين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وألشخاص ذوي الإعاقة والشعوب ألصلية والمجتمعات المحلية وألشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وألقليات والفالحين والصيادين والرعاة والعاملين، ألشخاص الذين يعيشون في فقر، والمحتجزون، والموجودون في ألراضي المحلية، والمهاجرون، والالجئون، والمشردون. سيعزز االعتراف العالمي بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية و مستدامة دور ألشخاص الذين يعيشون في حاالت هشة كأصحاب حقوق وكعوامل تغيير في المسائل البيئية.

تعزيز التعاون الدولي 17.

التعاون الدولي أمر حاسم لمعالجة قضايا التدهور البيئي، مثل أزمة المناخ. إن االعتراف العالمي بالحق في بيئة صحية سيوفر إلطار الضروري لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تشجيع المزيد من المساعدة التقنية وبناء القدرات في المسائل البيئية. وسوف يؤدي تشجيعها ويشجع على بناء القدرات وتقوي ألرضية المشتركة عند التعامل مع آلثار العالمية الناشئة عن القضايا البيئية. كما سيعزز الجهود الحالية لضمان مساءلة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات ألعمال عن ألضرار البيئية.

حق يجب أن يصبح عالمي ًا آلن

18. بصفته الهيئة الحكومية الدولية البارزة لحقوق الإنسان التي تتمتع بوالية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها، يتحمل مجلس حقوق الإنسان مسؤولية فريدة تتمثل في معالجة ومنع التهديدات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يشكلها التدهور البيئي على وجه السرعة. لذلك، تماش ًيا مع الدور الحيوي للمجلس في التطوير المعياري، نحث جميع الدول على دعم التمرير السريع للقرارات في مجلس حقوق الإنسان التي تقر بأن لكل جمي ًع الحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية و مستدامة.

[i] IPBES (2019) : Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. S. Díaz, J. Settele, E. S. Brondízio E.S., H. T. Ngo, M. Guèze, J. Agard, A. Arneth, P. Balvanera, K. A. Brauman, S. H. M. Butchart, K. M. A. Chan, L. A. Garibaldi, K. Ichii, J. Liu, S. M. Subramanian, G. F. Midgley, P. Miloslavich, Z. Molnár, D. Obura, A. Pfaff, S. Polasky, A. Purvis, J. Razzaque, B. Reyers, R. Roy Chowdhury, Y. J. Shin, I. J. Visseren-Hamakers, K. J. Willis, and C. N. Zayas (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany, page 11, A4.

[ii] Idem, page 10, A1.

[iii] Roy, J., P. Tschakert, H. Waisman, S. Abdul Halim, P. Antwi-Agyei, P. Dasgupta, B. Hayward, M. Kanninen, D. Liverman, C. Okereke, P.F. Pinho, K. Riahi, and A.G. Suarez Rodriguez (2018) **Sustainable Development, Poverty Eradication and Reducing Inequalities**. *In: Global Warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways, in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty*, Masson-Delmotte, V., P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, A. Pirani, W. Moufouma-Okia, C. Péan, R. Pidcock, S. Connors, J.B.R. Matthews, Y. Chen, X. Zhou, M.I. Gomis, E. Lonnoy, T. Maycock, M. Tignor, and T. Waterfield (eds.).

[iv] United Nations Environment Programme (2019) **Global Chemicals Outlook II, From Legacies to Innovative Solutions: Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development;** B. Tuncak, UN Special Rapporteur on the implications for human rights of the environmentally sound management and disposal of hazardous substances and wastes (2017) **Guidelines for good practices in relation to the human rights obligations related to the environmentally sound management and disposal of hazardous substances and wastes**, 20 July 2017, Geneva, A/HRC/36/41; United Nations Environment Programme (2013) **Global Chemicals Outlook - Towards Sound Management of Chemicals.**

[v] IPBES (2019): **Global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services.** E. S. Brondizio, J. Settele, S. Díaz, and H. T. Ngo (editors). IPBES secretariat, Bonn, Germany: Chapters 2 & 3.

[vi] IPBES (2019): **Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services:** page 16, D.

[vii] ني 22 مايو 2020، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس: "ني سيزيا إلعادة البناء بشكل أفضل من الأزمة الحالية، دعونا نعمل م ًعا للحفاظ على النوع البيولوجي حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذه هي الطريقة الني سنحمي بها الصحة والرفاهية للجميع الذادمة ". إعادة البناء بشكل أفضل هو نهج للتعافي بعد الكوارث يهدف إلى زيادةمرونة الدول والمجتمعات ني هواجهة الكوارث والصدمات الحيوية. ثم تحديده أوال ً ني إطار عمل سيزداي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ثم تمت الموافقة عليه ني الهؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث ، 14-18 مارس 2015 ني سيزداي ، اليابان واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ني 3 يونيو 2015 ، ليويورك.

[viii] D. Boyd, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2019) **Right to a healthy environment: good practices,** 30 December 2019, Geneva, A/HRC/43/53 parag. 11, 12, 13.

[ix] J. Knox, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2018) **Report to the Human Rights Council:** Framework principles on human rights and the environment, 24 January 2018, Geneva A/HRC/37/59.

[x] Advisory Opinion AO-23/17 of the Inter-American Court on Human Rights.

[xi] D. Boyd, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2020) **Good practices of States at the national and regional levels with regard to human rights obligations relating to the environment,** 23 January 2020, Geneva, A/HRC/43/54.

[xii] D. Boyd, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2019) **Safe Climate Report,** 15 July 2019, Geneva, A/74/161.

[xiii] United Nations General Assembly (2007) **United Nation Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (UNDRIP)**, Resolution adopted by the General Assembly on 13 September 2007, New York, A/RES/61/295: Article 29

[xiv] United Nations General Assembly (2018) **United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas (UNDROP),** Resolution adopted by the General Assembly on 17 December 2018, New York, A/RES/73/165: Article 18.

[xv] P. McElwee, Á. Fernández-Llamazares, Y. Aumeeruddy-Thomas, D. Babai, P. Bates, K. Galvin, M. Guèze, J. Liu, Z. Molnár, H. T. Ngo, V. Reyes-García, R. Roy Chowdhury, A. Samakov, U. Babu Shrestha, S. Díaz, E. S. Brondízio. **Working with Indigenous and local knowledge (ILK) in large-scale ecological assessments: Reviewing the experience of the IPBES Global Assessment**. *Journal of Applied Ecology*, 2020.

[xvi] United Nations Human Rights Council (2019) **Resolution 40/11. Recognizing the contribution of environmental human rights defenders to the enjoyment of human rights, environmental protection and sustainable development**, 2 April 2019, Geneva, A/HRC/RES/40/11.

[xvii] See Committee on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW), General Recommendation No. 37 on 'Gender-related dimensions of disaster risk reduction in the context of climate change' (2018).

[xviii] United Nations Human Rights Council (2019) **Resolution 40/11. Recognizing the contribution of environmental human rights defenders to the enjoyment of human rights, environmental protection and sustainable development**, 2 April 2019, Geneva, A/HRC/RES/40/11.

[xix] Idem.

[xx] Idem.